قضية الشذوذات فى اللهجات العربية عند ابن جنى

باقر كارگر*
مهدى رحيمى**

تاريخ الوصول: ۱۳۹۰/۱۰/۲۸هـ ش
تاريخ القبول: ۱۳۹۰/۱۱/۱۲هـ ش

الملخص

يتناول هذا المقال عدد اللهجات العربية ذاكرا أكثرها قياسا واستعمالا، ثمّ يأتى بقول ابن جنّى فى الشـاذّ والمطرد فى اللغـة وأضربها الأربعة ويمثّل لها على حسب ما ورد فى كتب ابن جنى وخاصة خصائصه، كما يبين أن المقصود بالقراءة الشاذّة لايعنى أنّها بلهجة شاذة، كذلك يتحدث عن محاولات ابن جنى فـى عقد موازنة بين اللهجات لكـى يفضّل بعضها على بعض بدليل كان أو بلا دليل وأنّ هذه المقايسـة قد لاتتفق، وعلى هذا تشـير هذه الدراسـة إلى أننا لانتفق مع ابن جنّى فى إخضاع اللهجات للمقايسـة، بل نتفق معه فى ذكر أن هذه اللهجة أسير من تلك فى ما ورد من شعر أو نثر، أو هى التى عليها القرآن الكريم موضحة رأى علم اللغة الحديث فى ذلك جهد المستطاع.

الكلمات الدليلية: اللهجة، الشاذ، الشذوذ، القياس، المطرد.

*. أستاذ مساعد بجامعة آزاد الإسلاميه فى ياسوج، ايران. Bagherkagar@gmail.com
**. مدرس بجامعة حكيم سبزوارى، ايران.

المقدمة

إنّ موضوع هذا البحث هو قضية الشذوذات عند ابن جنّى من خلال كتبه خاصة الخصائص الذى يعتبر أحد أشــهر الكتب التى ألفت فى فقه اللغة وفلسفتها وأسرار العربية ووقائعها، حيث يتكون من ١٦٢ بابا يبدأ بباب "القول على الفصل بين الكلام و القول" و يختم بباب "فى المســتحيل وصحة قياس الفروع على فســاد الأصول"؛ كمــا أنّ صاحبه أحد العباقرة فى فقه اللغة والصرف والنحو وله إبداعات ومبتكرات فى علوم العربية، جاء بآراء كثيرة فى كتبه التى جاوزت الخمسين وهو عاش طيلة القرن الربع الهجرى الذى يعدّ أزهر عصور الابتكار فى تأليف النحو واللغة.

وأمّا اسمه فهو «أبوالفتح عثمان بن جنّى الموصلى النحوى اللغوى.» (القفطى، لاتا، ج٢: ٢٣٥)، و«جنّى بكســر الجيم وتشــديد النون وكسرها وسكون الياء علم رومى وهو معرب "كنى" بمعنى النبيل.» (السيوطى، ١٣٥٩ش، ج٢: ١٣٢)

وأمّا تأليفات ابن جنى فتشــمل الصــرف، والنحو، والبلاغة، وفقه اللغة، وغيرها من كّل الفنون العربية، وهذا المقال يريد أن يعرّف موضوعا مهمّا من موضوعاته – قدر المستطاع – إذ يشرح شذوذ اللهجات والمقايسة بينها ولهجات البلاد العربية وأقســام الشاذ عند ابن جنّى، موضّحا بعض أبوابه التى وردت فى كتابه الخصائص والتى تتعلق بموضوع هذا البحث خاصة "باب القول فى الشاذ والمطرد فى اللغة" مذكّرا الفرق بين شــذوذ اللغة وشذوذ القراءة وتأثير هذا الشذوذ فى القراءات وأن القراءات الشاذة ليست من لهجات شاذة فحسب.

وأمّا بشــأن خلفية هذا الموضوع فلم ير كاتــب المقال أحدا يكتب فيه، ولكن بعض الدارســين والعلمــاء حققّوا كتب ابن جنى، وقاموا بتشــريح بعض مفرداتها وشــواهدها ومشــكل غريبها من مثل النجار، وهنداوى فــى الخصائص، كما ألّف بعضهــم عن ظاهــرة اللهجة وجــاؤوا بكثير من أقوال ابن جنــى من مثل فاضل الســامرائى فى كتابه ابن جنى النحــوى، وعبدالرحمن أيوب فى أصوات اللغة، أو يحيــى على يحيى المباركى فى أثر اختلاف اللهجــات العربية فى النحو، أو نرى بعض الطلاب كتبوا رسالات فى مجال أدب ابن جنى من مثل جاب الله يازيد فى ظاهرة التعليل فى النحو لنيل درجة الماجستير، أو محمد شرفبيانى لنيل درجة الدكتواره كتب مقالا تحت دراســات ابن جنى النحوية حول الصفة والموصوف، أو

محمـــد وليد حافظ كتب مقالا فى قراءة فـــى فكر ابن جنى من خلال الخصائص على ضوء علم اللغـــة الحديث، أو الدلالة الصوتية عند ابن جنى مقال كتبه بوزيد ساسى هادف.

يجب علينا أولا، توضيح الشـــذوذ لغة واصطلاحا، ثم تقســـيم اللهجات العربية على حســـب الأماكن الجغرافية، وأخيرا شرح ما ورد من الشذوذات فى كتب ابن جنى وخاصة الخصائص شارحين موازنة بين لهجتين أيتهما أقيس أو أضعف؟

«شذّ عنه يشِذّ ويشُذّ شذوذا: انفرد عن الجمهور وندر، فهو شاذّ، وشَذّ الشئ أى ندر عن جمهوره.» (اللسان، مادة شذّ) والشاذّ هو المنفرد، أو الخارج عن الجماعة، والشـــذوذ اصطلاحا: «هو الخروج على القاعـــدة النحوية أو الصرفية، أو القياس، أو المألوف الشـــائع، أو العادى، نحو "شّر" و"خير" اللذين هما صيغة تفضيل شاذتان، وقياسهما: أشّر، وأخير.» (بديع يعقوب، ١٩٨٨م: ٤٠٨)

وأمّـــا اللهجـــات العربية فكثيـــرة تختلف حســـب أماكنها الجغرافيـــة نذكرها مســـتعينين بقول يحيى على يحيى المباركى وماورد فى كتب ابن جنّى، فيمكن تقسيمها إلى:

١. لهجات بلاد الشـــام، وهذه تشمل اللهجة السورية، واللبنانية، والفلسطينية، والقبرصيـــة. وهـــذه اللهجة هى مـــن أقرب اللهجـــات إلى الفصحـــى. ٢. لهجات الجزيرة العربية، وهذه شـــاملة اللهجة القطيفة، والحساوية، والجنوبية، والحجازية، والشمالية، والبدوية. ٣. اللهجة الخليجية، وهى تضّم اللهجة البحرينية، والكويتية، والعمانية، والشحية. ٤. اللهجة السودانية. ٥. اللهجة التشادية. ٦. اللهجة المصرية، وهذه تحســـب أكثر اللهجات فهما فى الوض العربى بســـبب كثرة انتشـــار الأفلام والمسلســـلات التلفزيونية المصرية. ٧. اللهجات المغاربية، وهذه تشـــمل اللهجة الحســـانية، والمالطية، والجزائرية، والتونســـية، والليبية، والمغربية، والأندلسية. ٨. اللهجة اليمنية.

إذا نراجع الخصائص لابن جنى نراه يتكلّم عن الشذوذ والاطراد فى باب سماه "باب القول على الاطراد والشذوذ".

وقـــال: «إنّ أصل مواضع "طرد" فـــى أقوالهم التتابع والاســـتمرار ... ومواضع الشـــذوذ فيها التفرق والتفرد ... هذا أصل هذيـــن الأصلين فى اللغة. ثمّ قيل ذلك

فى الكلام والأصوات على ســمته وطريقه فى غيرهمــا فجعل أهل علم العرب ما اســتمر من الكلام فى الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا، وجعلوا ما فارق عيله بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا.» (ابن جنى، ١٩٥٢م: ١٩٦-٩٧)

ثم نراه يفصل القول فى الشاذ والمطرد فى اللغة وبين أن الكلام فى ذلك يتناول أربعة أضرب: «الأوّل: ما كان مطردا فى الاســتعمال مطردا فى القياس.والثانى: ما كان مطردا فى القياس شاذا فى الاستعمال. والثالث: ما كان مطردا فى الاستعمال شاذا فى القياس. والرابع: ما كان شاذا فى القياس شاذا فى الاستعمال.» (المصدر نفســه: ٢٧٨-٢٧٩) وصف الضرب الأوّل بأنّه الغايــة المطلوبة، ومثل له بنحو: قام زيــد؛ كما مثل الضرب الثانى، الماضى من فعل يدع ويــذرُ؛ وللضرب الثالث ذكر استصوب واستحوذ؛ ومثّل للضرب الرابع ثوب مصوون ومسك مدووف.

وقــد ذكر أن المتكلم يتجنب مــا تجنبته العرب فى الضرب الثانى أى ما كان مطردا فى القياس ولكنّه شــاذ فى الاســتعمال، إلا أنّ ذلك لايدعو إلى تجنب ما لم يرد عن العرب إنها حكمت عليه بالترك مما كان مشبها لهذا المتروك، «وذلك كأن تدع الماضى من "يذر" فلاتقول "وذر" لأنّ العرب قد تركت ذلك واســتغنت عنــه بترك إلا أنّ هــذا لايدعوك إلى ترك الماضى من "يجد" حملاً له على "يذر" إذا لم تكن قد ســمعت "وجد" لأنّه لم يبلغــك أنّ العرب قد تحامت الماضى من "يجد" كما تحامت الماضى من "يذر"، فالشــىء إذا كان شــاذا فى السماع مطردا فــى القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلــك وجريت فى نظيره على الواجب فى أمثاله.» (المصدر السابق: ٩٩) وبهذا نرى أن اطراد الكلمة فى القياس لايشفع للمتكلم فى اســتعمالها ما دامت العرب قد اســتغنت بغيرها عنها، فالقياس يأتى وراء الاستعمال ولا أمامه، وهذا من البراهين القوية على أنّ العلماء كانوا يسيرون وراء كلام العــرب الوارد إليهم يأخذون منه القواعد ولــم يكونوا مقّعّدين أولا، ثمّ باحثين بعد ذلك عن شواهد تصدّق ما أعطتهم القواعد.

وأمّــا الحكم فى الضرب الثالث أن يتبع المتكلم قول العرب، ويتبع ما ســمع الوارد به فيه نفســه ولايقيس عيله غيره، فشذوذ الشئ فى القياس إذن لايضعف استعماله نفسه إذا كان مطردا فى الاستعمال، وإنما يمنع القياس عليه. ولهذا نرى ابــن جنى يقول: «إنّ القياس إنّما يكون على أكثر اللغة لا على أقلها، وأكثر اللغة

مثلا يقلب الواو ألفا بعد نقل حركتها وهى الفتحة إلى الساكن الصحيح قبلها نحو استقام واستعاد، والأصل استقوم واستعود بوزن استفعل، فقولهم استصوبت الشئ واستحوذ عليه، بالتصحيح من القلة بالقياس إلى كثرة ما ورد بالإعلال بحيث لايكون من الصواب القياس عليه وترك القياس على الكثير فى اللغة.» (نفسه)

وأمّا الحكم فى الضرب الرابع كالضرب الثالث فلايجوز القياس عليه، ولهذا يقول صاحب الخصائص: «لايجوز أن نقول هذا رأى مقوول مثلاً قياساً على قولهم ثوب مصوون، بل إن إحدى نسخ الخصائص التى اعتمد عليها فى التحقيق وأثبت نصها فى المتن، قد ذهبت إلى أبعد من هذا حيث منعت استعمال ما ورد عن العرب من الألفاظ التى حكم عليها بأنها شاذة فى القياس والاستعمال إلا على سبيل الحكاية فليس للمتكلم أن يستعمل كلمه مصوون مثلا إلا إذا أراد أن يذكر أنّ بعض العرب قد أتمّ مفعولا من الأجوف الواوى ويحكى قولهم ثوب مصوون.» (نفسه)

هذا هو معنى الشذوذ وحكم الشاذّ فى الاستعمال والقياس، وعلى حسب هذا القول مسائل كثيرة يمكن إثباتها أو نفيها يشار إلى بعضها من مثل مسألة ورود الألفاظ مخالفا للغة الجمهور ولكن قاسوا عليها وما هى العلة؟ (حريرجى، ١٣٨٩ش: ٦٩)

إذا نراجع المنصف فنرى ابن جنى يتكلم عن جزئية خالف الأخفش فيها مذهب الخليل وسيبويه، يرجّحهما على الأخفش، مستدلا لهما بأنّ الشاذّ إنّما يكون إذا ورد عن العرب كثير غيره على خلافه فأما إذا لم يرد عن العرب ما يخالفه ولم يكن عندهم نظير فلايحوز أن يعد شاذا. والمسألة التى تناولها هى الجمع الذى يأتى على مفاعل هل تهمز عينه إذا لم يكتنف الألف واوان؟ فذهب الخليل وسيبويه إلى أنها تهمز وذهب الأخفش إلى أنّها لاتهمز إلا بشرط أن يكتنف ألف مفاعل واوان، فإن اختلفتا واوا وياء لم تهمز العين، كذالك إذا اكتنفه ياءان. (ابن جنى، ١٩٥٤م: ٤٥-٤٦) واستدلّ ابن جنى على صحة مذهب الخليل وسيبويه وأنّ القياس همز العين فى هذا بما حكاه المازنى من أنّه سأل الأصمعى عن "عيل" كيف تكسره العرب فقال "عيائل" بالهمزة: «فإذا قال قائل منتصرا لأبى الحسن إن همزهم "عيائل" من الشاذّ فلاينبغى أن يقاس عليه. قيل: إنّما كأن يكون هذا شاذا لو كنت سمعتم لم يهمزوا نظيره فى كثير من المواضع ثم رأيتهم

قد همزوا "عيائل" فبهذا كأن يمكن أن يقال إنّ همزة شاذ، فأما ولم نرهم صححوا نظيـره، وفى اليـاء ما فى الواو من الاسـتثقال فليس لك أن تحكم بشـذوذها.» (نفسـه)، «فهذه كلمة واحدة، اكتنف الألف فيها ياءان همزت العين فيها على ما ذكر الأصمعى لم يجعل الاسـتدلال أنها سـمعت مهموزة ولم يسمع نظيرها غير مهموز فى كثير من المواضع حتى تجعل شاذة.» (نفسه)

وصاحب المنصف ما وقف عند هذا الاسـتدلال وإن كان هو الذى يعنينا ههنا بـل زاد عليه مجىء كلمتين عن أبى زيد بألـف يكنتفها ياءان وقد همزت العين فيهمـا وكان ذلك تقوية بالنظير للاسـتدلال الأول «نعم وقد حكى أبوزيد عنهم "سيقة وسيائق" و"سّيدة وسيائد" بالهمز أيضاً.» (نفس المرجع: ٤٦/٢)

جـاء ابن جنى بباب سـمّاه "ما خالف لغة الجمهور" وذكـر: «أنّه إذا ورد عن عربى ما يخالف اللغة التى عليها جمهور العرب فإنّه ينظر فى حاله وحال ما سمع منـه مخالفا للغة الجمهور، أمّا حاله فإنّـه ينظر أهو ممن عرف بفصاحته فى غير ذلـك الأمر الذى خالف فيه، فـإذا كان فصيحا فى كل ما نقل عنه، وكان ما انفرد به مما يقبله القياس وإن كان الاسـتعمال لم يرد به إلا من جهته هو فإن الأولى أن يقبل منه ما أورده ولايتهم بالخروج من الفصاحة فى ذلك ويحسن الظن به.» (ابن جنى، ١٩٥٤م: ٣٨٥/١) وعلل حسـن الظن بأمريـن: «الأول: أنّه من الجائز أن يكـون ذلك اللفظ قد وقع إليه من لهجة قديمـة بعد العهد بها فلم يبق منها أثرمعلوم.» (المصدر نفسه: ٣٨٦)

الثانى: «أن يكون شـيئاً ارتجله، فقد ذهب ابن جنى إلى أن الأعرابى يمكن أن يتصرف ويرتجل ما لم يسبقه أحد إليه إذا قويت فصاحته.» (المصدر السابق: ٢٥/٢)

«وقد مثّل للشـىء يسمع من العربى الفصيح لايسـمع من غيره بما ورد عن ابـن أحمر مـن كلم انفرد به.» (المصدر السـابق: ٢١-٢٤)، ثم ذكر أن الرأى فى ذلك وجوب قبوله لأن العلماء قد شـهدوا لابن أحمر هذا بالفصاحة. والقاعدة التى وضعهـا فيما ورد غير مخالف للقياس هى «لم نقطع على الفصيح يسـمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ.» (نفسه)

ثم يسـتمر فى هذا المجال ويقول: «فإن جاء ما خالف الجمهور عن متهم فى فصاحته، أو عمن لم يعرف العلماء فصاحته، ولم يسبق لهم أن وثقوه فيها يجرى

على لسانه فإنّه يرد حينئذ ولايقبل منه.» (نفسه: ٣٩٠/١)

وممـــا يدخل فـــى النظر إلى حال الفصيح انتقال لســـانه من لهجته إلى لهجة أخرى، ولهذا يقول صاحب الخصائص: «إنّه ينظر فيما انتقل لسانه إليه فإن كانت لهجة فصيحة أيضا قبلت منه وإلا ردت عليه ولم تقبل منه ولايشفع له أنّه فصيح فـــى غير تلـــك اللفظة التى عرفت ببعدها عن الفصاحـــة وينظر إليه فيها كأنّه من أهل تلك اللهجة الفاســـدة فيما انتقل لسانه إليه فإن كان إنما انتقل من لغته إلى أخـــرى مثلها فصيحة وجب أن يؤخذ بلغته التى انتقـــل إليها كما يؤخذ بها قبل انتقال لسانه إليها حتى كأنه إنما حضر غائب من أهل اللغة التى صار إليها أو نطق ساكت من أهلها، فإن كانت اللغة التى انتقل لسانه إليها فاسدة لم يؤخذ بها حتى كأنّه لم يزل من أهلها وهذا واضح.» (نفسه: ١٢/٢)

إنّ هـــذا الكلام بالنظر إلـــى حال من ورد عنه ما خالـــف الجمهور، فأما النظر إلـــى ما أورده مخالفا «فإنّـــه إن كان موافقا للقياس قبل منه كما تقدم وإن انفراد بـــه، فأمّا إن كان ما انفرد به مخالفـــا للقياس فإنّه يرد عليه ولايقبل منه.وإن كان فصيحاً مشـــهوداً له بالفصاحة ذلك لأنّه حينئذ سيكون قدخالف السماع والقياس جميعا.» (نفســـه: ٣٨٧/١) ولاتكون فصاحته حينئذ شفيعا له فى قبول ما خالف الســـماع والقياس، ولايقنع فى اللفـــظ المخالف بوروده من الواحد أو العدد القليل من العرب الفصحاء، فإن كثر عدد قائليه وهو مع ذلك مخالف للقياس ومخالف لما عليه لغة الجمهور من العرب فإنّ ابن جنى قد أجاز قبوله، ويفسّـــره «بأنّه إمّا أن يكون الذين نطقوا به لم يحكموا قياســـه على لغة آبائهم، إما أن يكون الدارس لم يتبّين فيه وجه القياس.» (نفسه: ٢٥/٢-٢٦)

ونرى ابن جنى جاء بباب آخر سماه "أغلاط العرب" وهو يدخل فى هذا الباب أيضا، وإنّه يقصد منه مخالفة القياس بســـبب توهم العربى فى اللفظة، مما يجعله داخـــلا فى القياس الخاطئ وتجرى عليـــه أحكامه من حيث كثرة الناطقين به أو قلتهـــم، وذلك واضح من تعليله وتمثيله فى الباب قال: «كان أبوعلى – رحمه الله – يرى وجه ذلك ويقول إنّما دخل هذا النحو فى كلامم لأنّهم ليســـت لهم أصول يراجعونهـــا ولاقوانين يعتصمـــون بها، وإنّما تهجم بهـــم طباعهم على ما ينطقون به، فربّما اســـتهواهم الشـــىء فزاغوا به عن القصد.» (ابن جنى، ١٩٥٢م: ٢٧٣/٣،

وانظر ابن جنى، ١٩٥٤م: ٣١١/١)، «فهم إذن قد يزيغون عن القصد لأن الشـيء يسـتهويهم ولم تكن القواعد التى هى القياس معروفة لديهم حتى تعصمهم من الزيغ فى الكلام، وقد مثل لذلك بقول الشاعر:

غـدا مالـكٌ يرمى نسـائى كأنّما نسـائى لسـهمى مالـكٍ غرضان

فيا ربّ فاتـرك لى جهينة أعصرا فمالـكُ مـوت بالقضـاء دهانـى

وقال إنّ هذا الرجل الذى مات نسوته الواحدة بعد الأخرى، لكثرة سماعه كلمة ملـك الموت ظنّ أنه فعل مثل فلك فأخذ منها على مثال فاعل، فقال مالك ولهذا يقـول ابن جنى: «وحقيقة لفظ غلط وفسـاد.» (نفسـه: ٢٧٤/٣)، ونحن نرى أن أصل هذا اللفظ من "لأك" فَعَل و"ملأك" مَفعَل منه الزمت همزته التخفيف، فقيل: «ملـك فهو بزنة مفل، إلا أن هـذا الأعرابى قد بنى على الظاهر فهو إذن قد أخطأ القياس وتوهم وهذا معنى نسبة الغلط إليه.» (نفسه: ٢٧٧/٣) وكذلك نرى ما جاء عنهـم من همز "مصائب" حيث جعلوا "مصيبـة" كصحيفة فكما قالوا "صحائف" وهمزوا قالوا "مصائب" بالهمز أيضا، والحقّ أنّ ياء مصيبة ليست زائدة كياء صحيفة حتى يصحّ همزها لكنّهم توهموا فى القياس أيضا.

إذا نراجـع الخصائص نرى بابـا عقده ابن جنى تركب اللغات أنه موضع ويقول ابن جنى: «دعا أقواما ضعف نظرهم ... إن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم وادعوا أنّها موضوعة فى أصل اللغة على ما سمعوه باخرة من أصحابها ... ألا تراهم كيف ذكروا فى الشـذوذ ما جاء على فَعِل يفعُل نحو نَعِم ينعُم ... وقالوا أيضا فيما جاء على فَعَل يفعَل وليس عينه ولا لامه حرفاً حلقياً نحو يقلى ... ومما عدوه شاذاً ما ذكروه من فعُل فهو فاعل نحو طهر فهو طاهر ... واعلم أن أكثر ذلك وعامته إنّما هو لغات تداخلت فتركبت ... وهكذا ينبغى أن يعتقد وهو أشـبه بحكمة العرب.» (نفسه: ٣٧٤/١-٣٧٥)

وينظـر أنّ الأقوام الذين وصفهم ابن جنى بضعـف نظرهم فى بعض ما ذكره جمهور العلماء، فإنّنا نجد القول بشذود ما جاء مفتوح العين فى الماضى و المضارع من غير حرف حلق فى كثير من كتبهم، قال سـيبويه فى أبى يأبى: «ولانعلم إلا هـذا الحرف وأما غير هذا فجاء على القياس ... وأما جبى يجبَى وقلى يقلَى، فغير معروفين إلا من وجه ضعيف.» (سيبويه، ١٣١٦ق: ٢٥٤/٢)

ويرى السيرافى فى هذا المجال ويقول: «جبى يجبَى وقلى يقلَى فلم يصحّا كصعة أبى يأبَى ... ومثله عَضَضت تعضّ أى كمنَع يمنَع الذى حكاه وهو شاذّ.» (السيرافى، ١٩٥٥م: ٢٧٦/١)، وقال ابن حاجب: «وشذّ أبى يأبِى.» (الرضى الاستراباذى، ١٩٧٥م: ١١٤/١؛ وشلاق، ١٩٧١م: ١٩) بل إن ابن جنى نفسه وصف فعلا من هذا بالشذوذ، وإن ذكر بعده أنه من باب التداخل حيث يقول: «وأما "يهلك" بفتح الياء واللام جميعا فشاذة ومرغوب عنها لأن الماضى "هَلَك" فعَل مفتوح العين ولايأتى بفعل مفتوح العين فيهما جميعا إلا الشاذ، و إنّما هو أيضا لغات تداخلت.» (ابن جنى، ١٣٨٦ق: ٢٦٨/٢)

نرى ابن جنى فى بحث تداخل اللغات وتركبها أنّه تجيزه كثرة اللقاء بين العرب واختلاطهم وسماع بعضهم عن بعض فهم وإن كانوا منتشرين على أرض الجزيرة الواسعة إلا أنّهم يجرون مجرى الجماعة الواحدة فى تلاقيهم وتزاورهم، وقد قال ابن جنى: «إنّ العرب يختلفون فى أقسام: قسم يأخذ ما سمعه من غير تردد أو إبطاء، وقسم يقيم على لهجته فلايؤثر فيه سماعه غيرها من الألفاظ، وقسم بين هذا وذاك، حيث يظهر عليه أثر ما سمع إذا طال تكرار لهجة غيره عليه فترى فى كلامه بمرور الوقت.» (ابن جنى، ١٩٥٢م: ٣٨٣/١)

نرى ابن جنى ينقل القول بتداخل اللغات إلى القراءات، فنجد عنده ما أطلق عليه تداخل القراءتين، وذلك حين عرض لقراءة: "الحِبُك" بكسر الحاء وضّم الباء حيث يقول: إنّه يجوز أن يكون الذى قرأ بها قد تداخلت عليه القراءتان "الحِبِك" و"الجُبُك" فكأنّما أراد قراءة "الحِبِك" فلما كسر الحاء تحول إلى قراءة الضّم فضّم الباء، وهذا التحول نوع من التخليط عنده وقد شبهه بقول بلال بن جرير:

إذا جئتهم أو سايلتهم وجدت بهم علة حاضره

وذلك أنّه ازدحمت عليه سألتهم وساءلتهم وسايلتهم، فكذلك الأمر فى قراءة الحِبِك. (ابن جنى، ١٣٨٦ق: ٢٨٧/٢)

ومن الشواذ قراءة: "سِألتم" بكسر الشين، وهذه وصفها ابن جنى بأنها غريب،حيث يقول: «والصنعة فى ذلك أنّ فى "سأل" لغتين "سلت تسال" كخفت تخاف وسألت تسألت كسبحت تسبح ... فأما قراءة "سِألتم" فعلى أنّه كسر الفاء على قول من قال سلتم كخفتم، ثم تنبه بعد ذلك للهمزة فهمز العين بعد ما سبق

الكسر فى الفاء فقال "سِألتم" فصار ذلك فى تركب اللغات، وقد شبّه هذا أيضا بقول بلال المتقدم ذكره.» (نفسه: ٨٩/١)

ومن الشواذ قراءة بعضهم فى تاء "الملائكة" حيث ضموا تاءها فى الآية الشريفة: ثم قلنا للملائكة اسجدوا. (البقرة: ٣٤) وقال ابن جنى: «إنّه مذهب ضعيف جدّا وذلك أنّ الملائكة مجرورة ولايجوز أن يكون حذف همزة "اسجدوا" وألقى حركتها على الهاء ... فهذا كلّه و تركناه يشهد بفساد قراءة أبى جعفر للملائكةُ اسجدوا.» (نفسه: ٢٤٠/١)

ومن الشواذ أيضا قراءة الحسن البصرى فى الآية الشريفة: وما تنزلت به الشياطين. (الشعراء: ٢١٠) حيث قرأ لفظ الشياطين "الشياطون" وهذه شاذة، ولكن ابن جنى يعتبرها غلطا حيث يقول: «هذا مما يعرض مثله للفصحيح لتداخل الجمعين عليه وتشابههما عنده ... و على كل حان فالشياطون غلط.» (نفسه: ١٣٣/٢؛ وابن جنى، ١٩٥٤م: ٣١١/١) و يمكن أن تكون هذه القراءة خطأ.

وكذلك من الشواذ قولهم فى "صَلَوات" حيث قُرِئ صُلوات وصَلوات وصِلوات، وهذه كلها شاذة واعتبرها ابن جنى أنها شاذة بالتحريف والتشبث باللغة السريانية واليهودية، فقال: «اعلم أنّ أقوى القراءات فى هذا الحرف هو ما عليه العامة وهو "صَلَوات". ويلى، ذلك صُلُوات وصُلُوات وصِلوات، فأما بقية القراءات فيه، فتحريف وتشبث باللغة السريانية واليهودية.» (ابن جنى، ١٣٨٦ق: ٨٣/٢-٨٤)

ومن الشواذ أيضا قولهم "نُشرا" بضمّ النون وسكون الشين والفصيح "نُشُر" بضمّ النون والشين جميعا حيث نُشُر جمع نشور، وابن جنى يقول: «أمّا نُشراً فتخفيف نُشُراً فى قراءة العامة، والنُشُر جمع نشور لأنّها تنشر الحساب وتستدره.» (نفسه: ٢٥٥/١) ويعلل الفصاحة فى اللفظة بأنّها لغة الحجازيين ولايذكر أى دليل على الفصاحة سوى أنّها من هذه اللغة ولهذا يقول: «والثقيل أفصح لأنّه لغة الحجازيين، والتخفيف فى نحو ذلك لتميم.» (نفسه) فعليه أن يقول إن مثل هذه القراءة من الشواذ ولايكتفى بالكثرة علّة لتفضيل اللهجة. أو نراه يفضّل الفصاحة فى لهجة قريش ويعتبرها لغة القرآن ويسّميها لغة الحجاز ويقول: «...و هى لغة أهل الحجاز و بها نزل القرآن.» (ابن جنى، ١٩٧٥م: ١٦٥/١) وأيضا يقول: «وأعلى اللغتين الحجازية وبها أنزل القرآن.» (ابن جنى، ١٩٥٢م: ٣٦/٣)

فعلى هذا فهمنا أن ابن جنى فى قضية الشـواذ قد يوازن بين لهجتين حيث يفضـل إحداهما على الأخرى من حيث القيـاس ذاكرا ما يحضره من دليل، وإن كان ردّ الأمر بعد كلّ ذلك إلى الاستعمال وإن كانت اللهجة الكثيرة فى الاستعمال دون الأخرى فى القياس إذ إن «الاسـتعمال ما كثر اسـتعماله أولى وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله.» (نفسه: ١٢٤/١)

فمن ذلك كلامه على "ما" النافية، و"هلم"، عند الحجازيين والتميميين: حيث "ما" النافية تعمل عند الحجازيين عمل "ليس" بشروط معلومة، وهى لاتعمل عند التميميين، كما جاء فى القرآن الكريم: ما هذا بشرا. (يوسف: ٣١) وقوله سبحانه: ما هنّ أمهاتهم. (المجادلة: ٢) على الحجازية، وقد نصّ ابن جنى على أن التميمية أقوى من القياس وإن كانت الحجازية أسـير ولها وجه فى القياس أيضا، واستدلّ على ذلك: «بأنّ "ما" حرف يباشـر الأسـماء والأفعال جميعا و ما كان هذا شـأنه فى لغة العرب لايعمل شـيئا فيهما فلذلك كانت التميمية أقيس من حيث كانت عندهـم كهل فى دخولها على الكلام مباشـرة كلّ من صـدرى الجملتين الفعل والمبتدأ كما أنّ "هل" كذلك» (نفسه)

وقدعـرض للموضوع فى مكان آخـر وزاده إيضاحا بأن أشـار إلى أنّ الحرف لايكون عاملا فى الفعل والاسـم إلا إذا كان مختصا بإحداهما بل إنّ من الحروف المختصة فيما اختص به شيئا كلام التعريف وهى مختصة بالأسماء ولاتعمل فيها شـيئا، وكقد وسـوف، وهما مختصان بالأفعال ولايعملان فيها شـيئا «فما يشيع فيهمـا ولايختص بأحدهما أحرى ألا يكون له عمل فى شـئ منها.» (ابن جنى، ١٩٧٥م: ١٤٦/١)

وابـن جنى على تقريره بـأنّ التميمية أقيـس قد قرر شـيئين: الأوّل، «إنّ الاستعمال ينبغى أن يكون على الحجازية لأنها أكثر استعمالا، والذى يتبع كلام العرب ينبغى أن يصير إلى ما كثر اسـتعماله لا إلى ما قوى قياسـه.» (ابن جنى، ١٩٥٢م: ١٢٥/١)

الثانى، «إن الحجازية لها وجه يقبله القياس أيضا ألا ترى أنّ لغة التميميين فى ترك إعمال "ما" يقبلها القياس، ولغة الحجازيين فى إعمالها كذلك» (نفسه: ١٠/٢) ووجه القياس فى الحجازية عنده «دخولها على المبتدأ والخبر ولونها كنفى الحال.»

(نفسه: ٦٧/١)، والذى عند سيبويه أن أهل الحجاز يشبهونها بليس «إذ كا ن معناها كمعناها، كما شبهوا بها "لات" فى بعض المواضع.» (سيبويه، ١٣١٦ق: ٢٨/١)، وإذا نراجع قول ابن حاجب نرى أن أهل الحجاز اعملوها وإن لم تكن مختصة لأنّها أشبهت "ليــس" من حيث المعنى وذلك أن «معنى ليس فى الأصل ما كان ثم تجردت عن الدلالة على الزمان فبقى مفيدا نفى الكون، ومعنى "ما" مجرد النفى، ومعلوم أن نفى الشيء بمعنى نفى كونه.» (الرضى الاستراباذى، ١٢٧٥م: ٢٤٦/١)

«وكلام ابــن جنى ومن قبله ومن جاء بعده بــأنّ التميمية أقيس، فى النفس منه شــيء، وذلك أنّــه قد أثبت القيــاس للحجازية كما تقــدم، وهو موضح عند ســيبويه والرضى وغيرهما من العلماء بأنّه شبهها بليس فى المعنى، ومن قوادهم أن الشــيء قد يحمل على الشيء، ويعطى حكمه إذا أشبهه فى معناه أو فى لفظ أو فيهمــا.» (الأنصارى، لاتا: ١١٨/١؛ والســيوطى، ١٣٥٩ش: ٢١٧/١ وما بعدها)، ونــرى ابن الأنبارى يذكر: «وهذا الــذى ذكر قياس والقول بأنّ الحرف لكى يكون عاملاً ينبغى أن يكون مختصاً قياس آخر.» (ابن الأنبارى، ١٩٥٥م: ٩٨/١)، فعلى أى أساس يفضل هذا القياس على ذاك؟

وكذلك الأمر فى "هلم" أنّه اســم الفعل فى لهجة الحجازيين والتميميين على حد ســواء يلزم حالة واحدة فى الكلام مهما اختلف الاســم الذى يســند إليه من حيث العدد والجنس فهم يقولون مثلاً "صه" للواحد المخاطب والواحدة والاثنين والاثنتين وجماعة الذكور وجماعة الإناث، لافرق عندهم فى ذلك إلاّ أنهم اختلفوا فى "هلم" « فأهل الحجاز يجرونها مجرى "صه" و"مه" و"رويد" ونحو ذلك ... وبنو تميــم يلحقونها علم التثنية والتأنيث والجمع ويراعون أصل ما كانت عيله "لم".» (ابن جنى، ١٩٥٢م: ١٦٨/١)

وعلى هذا رأينا مذهب ابن جنى فى القياس بين اللهجات وأنّ هذه المقايســة لاتتفق والأسلوب المعاصر فى النظر إلى اللهجات العربية، إذ هى جمعيا على ما عبر ابن جنى وغيره لغات من حيث كانت كّل واحدة منها «أصوات يعبر بها أهلها عن أغراضهم.» (نفســه: ٣٣/١) ومعالجة هذه اللغات بطريقة المنطق وما ينبغى لاتتفق وطبيعة اللغات التى تجرى على ألسن الناس من غير مؤتمر سابق يقرر كيف ينبغى أن تجرى، ولهذا لانتفق مع ابن جنى فى إخضاع اللهجات للمقايسة، وإنّما نتفق معه

فى ذكر أنّ هذه اللهجة أسير من تلك فى ما ورد من شعر أو نثر، أو هى التى عليها القرآن الكريم وينبغى أن يصار إليها إذا أراد المتكلم أن يأتى باللغة الأدبية المثالية، فيكون القياس كما قرره ما وافق لغة القرآن وما كثر فى الشعر والنثر.

النتيجة

توصــل هذا البحث إلى نتائج يمكن القــول إنّها على جانب من الأهمية، منها ما اختلف فيه من سبق البحث، فآثر ما يراه بالدليل والبرهان، ومنها ما لم يسبق إليه فيثبت بالأدلة أيضا.

فهــذا المقال الــذى اختص بالشــذوذات عند ابن جنى بين شــذوذ اللهجات والمقايسة بينها فذكر عددا من اللهجات ثم أقسام الشاذ فيها كما يراها هو وحاول أن يصلح مذهبه فى ما كان شاذا فى القياس والاستعمال بأن دعا إلى طرح جملة رأى أنها مقحمة فى متن الخصائص من نســخة وصفت بأنّها تختلف عن النســخ الأخــرى اختلافا كثيرا، فأمكن إظهار رأيــه بصورة خالية من التناقض. ومما بحته هــذا المقال أيضا الكلمة المفردة تســمع من العرب لا نظير لها هل هى شــاذة؟ ومتى يقبل ما يرد من الألفاظ مخالفا للغة الجمهور وللقياس وما علته؟ وهل ينقل اللســان العربى ويغلط فيكــون ذلك مدعاة لاتيانه بما يخالــف قياس لغة العرب؟ وللاتيــان بلهجة ثالثــة تداخلت من لهجته واللهجة التى انتقل لســانه إليها وهل يحســب ذلك فى الشذوذ؟ وهل كلّ القراءات الشاذة آتية من لهجات شاذة؟ طبعا لا؛ وذكر أيضا عددا من الأوصاف التى وصف بها اللهجات وهو يعقد موازنة ومقارنة بينهــا وعرض مثالين لموازناته وفى الختام وصل إلى مخالفته فى إخضاع الهجات للموازنات والمقايسة، واتفق معه فى الإشارة إلى اللهجة الأكثر استعمالا أو الأسير.

المصادر والمراجع

القرآن المجيد.
ابن الأنبارى، عبدالرحمن. ١٩٥٥م. الإنصاف فى مسائل الخلاف. لانا.
ابن جنى. ١٣٨٦ق. المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات. تحقيق على النجدى ناصف وصاحبيه. القاهرة: لانا.
ابن جنى. ١٩٥٢م. الخصائص. تحقيق محمد على النجار. مصر: دار الكتب المصرية.
ابن جنى. ١٩٥٤م. المنصف. تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين. لانا.
ابن جنى. ١٩٧٥م. سر صناعة الإعراب. تحقيق أحمد رشيد سعيد محمود. لانا.
ابن عقيل. ١٩٦٤م. شرح ألفية ابن مالك تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد. لانا.
ابن منظور. ١٩٩٢م. لسان العرب. بيروت: دار إحياء التراث الإسلامى.
الأنصارى، ابن هشام. لاتا. مغنى اللبيب. دمشق: عيسى الحلبى.
بديع يعقوب، إميل. ١٩٨٨م. موسوعة النحو والصرف والإعراب بيروت: دار العلم للملايين.
حريرچى، فيروز. ١٣٨٩ش. قضية اختلاف اللهجات فى المعنى. فصلية دراسات الأدب المعاصر. السنة الثانية.
الرضى الاستراباذى. ١٢٧٥ق. شرح الكافية. بيروت: لانا.
الرضى الاستراباذى. ١٩٧٥م. شرح الشافية. تحقيق محمد نور وصاحبيه. بيروت: لانا.
الزبيدى. ١٩٦٦م. تاج العروس. ط بيروت: لانا.
سيبويه، أبو بشرعمرو. ١٣١٦ق. الكتاب. مصر: المطبعة الكبرى الأميرية.
السيرافى. ١٩٥٥م. أخبار النحويين البصريين. مصر لانا.
السيوطى. ١٣٥٩ش. الأشباه والنظائر. ط٢. الدكن: لانا.
شلاق، هاشم طه. ١٩٧١م. أوزان الفعل ومعانيها. القاهرة: الآداب.
المباركى، يحيى على يحيى. ٢٠٠٧م. أثر اختلاف اللهجات العربية فى النحو. ط١. القاهرة: دار النشر للجامعات.